

عمال مصر وكرامة العرب

الحياة - ١١ / ١٩٨٤

كتبت صحف القاهرة، وكتب مراسلو «الحياة» في القاهرة من التفاصيل عن أسباب وطرق عودة العمال المصريين من العراق، ليشرع كل ضمير عربي بالخل هذا الخجل، وذلك الإلم لا ينم عن موقف مسبق من هذا البلد أو ذاته وبالذات من العراق. فالكل يعرف ان العراق كان سابقاً بل طليعياً بفتح ابوابه على مصراعيها أمام العمال العرب، والمصريين منهم بصورة خاصة، وأنه سمح لهم بالتالي، كما لم تسمح لهم أي دولة عربية أخرى، بالعمل ويجمع المال، بل وبالجنسية العراقية. والكل يعلم أيضاً أن العراق يمر، بسبب خصوصية أوضاعه الاقتصادية والمالية الناتجة عن الحرب، بظروف صعبة للغاية تحتم عليه أخذ مئات الألوف من العراقيين العائدين للحياة المدنية من على جيئات الحرب، بالحسبان. والكل يعلم أيضاً أن سوء معاملة العمال العرب لم يبدأ مع العراق ولا فيه. فقد قاسى العمال العرب المهاجرون من معاملة غير لائقة وغير إنسانية في بلدان نطقة عديدة، ونحن لا ننسى طرد الألوف من العرب بصورة جماعية وبدون سبب واقعي من غير دولة خليجية. كما لا ننسى ما حصل للعمال التونسيين يوماً وللعمال المصريين يوماً آخر في ليبيا.

نحن نستذكر كل هذا ولكن الخجل يبقى خجلاً والإلم يبقى هو الإلم. فلا المعاملة السابقة تسمح بالمعاملة الحالية، ولا الظروف الصعبة تسمح بالانزلاق لممارسات غير الإنسانية، ولا المآخذ التي لنا على كل الدول المستقبلية للمعاملة العربية من دون استثناء، تجعلنا نسكت عن المأساة الحالية للعمال المصريين العائدين من العراق. بل إن ذلك يدفعنا لطرح المسألة برمتها، وفي الأساس، غير متناسين أن بعض الدول الإفريقية، ولا سيما نيجيريا واليابون في تعاملها مع العمال خصوصاً الغانيين منهم، لم تكن أفضل من الدول العربية. ومثال ما حصل بين السنغال وموريتانيا لا يزال حياً في الذاكرة.

لكن الخجل هو الخجل، وعليه بالتالي إن يمنعنا عن التباكي على أحوال العمال العرب المهاجرين إلى أوروبا، كما تسمح لنفسها جل الصحف والمجلات العربية، فمن منا لا يؤيد بحماس أن تكون مكانة العامل

العربي في فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وغيرها مكانة لائقة؟ من منا لا يريد لذلك العامل

أن يتمكن من استقدام عائلته من الوطن، أو من الصلاة في مسجد يقام له بالقرب من مكان عمله؟ كلنا نؤيد ذلك ولكن علينا أن ننظر إلى القضية التي في أعيننا قبل النظر إلى الغبار الذي في أعين الآخرين. فالعامل العربي في أوروبا يحظى في الإجمال بقانون للعمل مماثل لما يحظى به العامل المحلي، والعمال العربي في أوروبا يحصل إجمالاً على حق الإضراب، وعلى الضمانات الصحية والاجتماعية كلها. والعمال العربي في أوروبا يحظى بحق التظاهر والتعبير عن الرأي إن شاء والى حد كبير (ولو لم يكن كاملاً). والعمال العربي أحياناً يحق اكتساب الجنسية في البلد الأوروبي الذي يعمل فيه. والعمال العربي، في غير بلد أوروبي يحظى حتى بحق الانتخاب في الانتخابات النقابية أو في الانتخابات البلدية (المحلية) حتى قبل أن يحصل على جنسية البلد المضيف.

هذا لا يعني أن أحوال العمال العرب في أوروبا ممتازة ومؤمنة في الإطلاق، أو أنها متوازنة في كل بلدان أوروبا أو أنهم ليسوا أحياناً ضحية النزعات العنصرية. هذا لا يعني أنه يجب علينا أن نتوقف عن المطالبة لهم بما هو أكثر وأرقى والأفضل. ولكن الخجل هو الخجل، وهو خجل من كل هذه المطبوعات العربية الصغرى التي تحدثت بأسباب ومبالغة فجأة عن مشاكل العمال العرب خارج حدود الوطن العربي وتتناسى أحوالهم الرديئة، وأوضاعهم القانونية الهشة وأنعدام حرياتهم السياسية في جل الدول العربية التي تستضيفهم.

والذين يجسولون هذه الأوضاع، أو يتجاهلون ما عليهم إلا زيارة البلدان المضيفة للعمال للتعرف بانفسهم عليها (إن قبض لهم الحصول على تأشيرة دخول). وسيريون وسيسمعون أنذاك الكثير: إن البلدان المضيفة غالباً ما تفضل الأسوي على العربي لأنه لا يتكلم لغة البلد ولا رأي سياسي له فيها، وأنها تمنح جنسيتها للعمال الذين اتجهوا إليها في أعمارها بالطائرة وينسبها لا تتجاوز الواحد في الألف من الطلبات، وأنها لا تعطي أي منهم حق التعبير عن رأي، أو حتى عن طلب. فغالباً ما

غسان سلامة *

هو فيها ضحية الخطر بالطرد المباشر، ومحاكم البلاد (إن هو توصل إليها) تعيل في

الغالب إن لم يكن على الدوام، إلى صاحب الأمر المحلي على حساب العامل العربي. وهناك من العمال من يشعر عن حق بالغين والخوف لا شيء إلا لأنه ينتمي لذلك الدين أول لذلك المذهب أو لأن العلاقات السياسية بين بلده الأصلي والبلد الذي يعمل فيه قد ساءت، من دون أن يعرف سبباً لذلك التدهور أو أن تكون له به علاقة. وإن جهل بعضنا الأمر، فما علينا إلا النظر عن كذب التي تعامل أبناء البلد المضيف مع عامل محطة الوقود، أو مع الخادمة في المنزل عندما لا يتمنيان إلى البلد المضيف، نفهم، ونخجل ونتالم.

وقد يرد البعض بالقول: ولم التعجب، فالدول المضيفة لا تعامل عمالها بصورة أفضل عن العمال الوافدين. لماذا تعطي هؤلاء حق التعبير عن رأي أو علامة بينما تمنع ذلك الحق عن مواطنيها؟ ولماذا تطبق قوانين العمل المصرية على العمال الوافدين، وهي تمنع ذلك التطبيق عن عمالها المواطنين أنفسهم؟ ولماذا تقدم التامينات الاجتماعية للأجانب وهي لا تقدمهما للمواطنين؟ هذا الأمر صحيح تماماً، ولكنه ليس رداً مناسباً على ما نسوق. فهذه القوانين والتشريعات ينبغي تامينها للمواطن كما للوافد. ثم إن العمال الوافدين ضحايا قهر مزدوج. فهم (كالمواطنين) ضحايا حكومات لا تؤمن بالقوانين الاجتماعية العادلة ولكلهم (لأنهم الوافدون) ضحايا التهديد المستمر بالطرد الفردي أو الجماعي، ومنع استقدام الزوجة والولد لرؤيتهم والاستمتاع بحياة عائلية هنية معهم، وضحايا الإلصاق اليومي عن الحياة الاجتماعية وعن الانصهار في مؤسسات ونشاطات المجتمع المضيف... إلا بعض الحالات الاستثنائية (التي نذكرها هنا لرفع العتب).

أما الذين لا يريدون الذهاب إلى الدول المضيفة للعمال ليروا ويسمعوا، فما عليهم إلا أن يقرأوا الكتابات العلمية الحقيقية في هذا المجال. إنذاك سيكتشفون سبباً آخر للخجل، وهو أن أفضل الكتابات وأجراها عن مأساة العمال العرب في البلاد العربية الشريفة، تأتي بقلم اجانب وبلغة اجنبية، لصعوبة النشر في هذه الأمور باللغة

العربية. ولحسن الحظ فإن بعض الباحثين الجديين من العرب انكبوا بدورهم على القضية وتشعباتها، وأصبح عددهم يتزايد في الفترة الأخيرة في مصر وتونس والمغرب وليبنان. وأود الإشارة بالذات إلى الكتاب المهم جداً الذي كتبه نادر فرجاني بعنوان «سعياً وراء الرزق»، ونشره مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت السنة الماضية. وهذه الدراسة الطليعية فعلاً مبنية على دراسة ميدانية كبيرة أجريت في مصر خلال العام ١٩٨٥، وهي تقدم صورة فوتوغرافية عن أسباب الهجرة، وعن نظرة المهاجرين لظروف أقامتهم، وعن النتائج النفسية والسياسية والاجتماعية لهذه الظاهرة.

لكن الأساس يبقى أن هؤلاء العمال عرب يعملون في بلد عربي آخر. ونحن اليوم في خضم انحسار الأيديولوجيات التقليدية أمام ظاهرة اقتصادية واجتماعية هائلة تمس عشرات الملايين من المواطنين العرب المتكلمين من بلد عربي إلى آخر. وفي الوقت الذي تفشل مشاريع الوحدة والتضامن والتنسيق من خلال المنظمات العربية والإحزاب العقائدية، وفي الوقت الذي تفشل الرساميل العربية الهائلة في أن تكون أداة للوحدة والاندماج والتقارب لأن أصحابها يفضلون إجمالاً مصارف لندن وزيورخ ونيويورك على توظيفها في البلدان العربية التي تحتاج حاجة ماسة إليها، وفي الوقت الذي نرى التناقص والاختلاف بسودان الموقف، فإن هذه السواعد العربية المهاجرة كرفوف السنونو هي الإمينة في المستقبل على مشاريع التقارب والتضامن والتوحد، فهي العنصر الحقيقي الراهن شبه الوحيد للتفاعل البشري بين البلدان العربية، الثرية والفقيرة، المتقدمة والمتخلفة.

وإذا كان الأمر كذلك فالعجلة تقضي باستيعابها وحسن معاملتها، ومساعدتها والدفاع عن حقوقها. ففي عصر الدفاع عن الأقليات المضطهدة، فإن العمال العرب المهاجرين هم أكبر وأهم الأقليات العربية المعهورة على الإطلاق. وبعيداً عن الشعارات الرنانة الطنانة، فالدفاع عن العمال العرب المهاجرين هو العنوان الأول للموقف العربي الراشد في المرحلة الحالية، وهو معيار الحفاظ على كرامة العرب.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس

الأولى.